

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



أهلين بدفعتي الجميلة والغير شكل

أقدم لكم ملف خاص بجميع تعاريف ومفاهيم مقرر علم اجتماع التنظيم والتخطيط

وبعض المعلومات الي يبيلها توضيح

فأخذتها نسخ لصق من شرايح الدكتور المنزلة في الافتراضي كما هي بألوانها

وجعلتها في ملف وورد للي حاب يضيف أو يحذف حسب رغبته

ومابي منكم غير دعوة صادقة لي ولجميع من أحب بالتوفيق ..

وبإسم الله نبدأ ..

هناك تعريفات متعددة لفهوم التنظيم :

يعرف « أميتاي إتزيوني » التنظيم بأنه « وحدة اجتماعية يتم انشاؤها من أجل تحقيق هدف معين » .

ويذكر « نيومان » أن التنظيم « عملية تشمل تقسيم وتجميع العمل الواجب تنفيذه في وظائف مفردة ثم تحديد العلاقات المقررة بين الأفراد الذين يشغلون هذه الوظائف » .

وينظر « دركر » إلى التنظيم على أنه « عملية تحليل النشاط ، وتحليل القرارات ، وتحليل العلاقات ، من أجل تصنيف العمل وتقسيمه إلى أنشطة يمكن إدارتها » .

ويرى « بارنار » أن التنظيم هو « نظام للتعاون ، يظهر في الوجود عندما يكون هناك أشخاص قادرين على الاتصال ببعضهم البعض وراغبون في المساهمة بالعمل ، لتحقيق أهداف مشتركة »

- تعريف علم اجتماع التنظيم :

علم اجتماع التنظيم هو أحد فروع علم الاجتماع ، وهو فرع حديث نسبيا ، وقد ظهرت الحاجة إليه بعد اتساع نطاق النمو التنظيمي في العصر الحديث ، وظهور العديد من المشكلات الناجمة عن التغيرات التي حدثت داخل التنظيمات في المجتمع .

وهناك تعريفات متعددة لعلم اجتماع التنظيم ، حيث يمكن تعريفه بأنه «دراسة العلاقات الاجتماعية داخل المصنع والمنظمات إلى جانب دراسة التأثير المتبادل بينهما وبين المجتمع المحلي» .

ويعرف «مينشل» علم اجتماع التنظيم بأنه «تحليل للنظم الصناعية والتنظيمات ، والعلاقات فيما بينها وكذلك للعلاقات بين الظواهر الصناعية والنظم في المجتمع الأكبر» .

ويذكر «جيسبرت» أن علم اجتماع التنظيم هو «العلم الذي يدرس العوامل الاجتماعية والتفاعلية ، ويهتم بالعلاقات الإنسانية والصناعية ، وبالتنظيم الرسمي وغير الرسمي داخل المنظمات الموجودة بالمجتمع»

ويمكن تعريف علم اجتماع التنظيم بأنه «الدراسة العلمية لمختلف أشكال التنظيم الاجتماعي من مؤسسات وتنظيمات واتحادات في ضوء الياته التي تعزز وحدته وتماسكه ، وفي ضوء القيم الأخلاقية والمعايير الاجتماعية الضابطة لهذه الاليات في المجتمع والتي من شأنها تحديد أشكال التفاعل بين مكونات التنظيم وعلاقته مع المجتمع المحيط»

.....
يقصد بالتنميط ، التصنيف وفقا لمعيار أو مجموعة من المعايير.

- التنظيمات القهرية أو الملزمة

وهي تلك التنظيمات التي تفرض العضوية فيها على الأفراد بالقوة ، ومن أمثلة هذه التنظيمات السجون والمستشفيات العقلية

- التنظيمات النفعية

وهي تلك التنظيمات التي يتم إنشاؤها من أجل تحقيق هدف وفوائد عملية ، ومن أمثلتها التنظيمات الصناعية والتجارية ، والجامعات .

- التنظيمات الاختيارية

وهي تلك التنظيمات التي يلتحق بها الأفراد باختيارهم ويتركونها بإرادتهم الحرة ، ومن أمثلة هذه التنظيمات النوادي ، ودور العبادة.

- يشير معنى مصطلح البيروقراطية إلى **سلطة المكتب** أو (الإدارة عن طريق الموظفين) ، ولكنها في الاستخدام الشائع تنطوي على بعض المعاني السلبية .

- ويطلق اسم **البيروقراطية** على البناء الذي يوجه وينسق ويضبط مجهودات كثير من الأفراد الذين يؤدون أعمالا كثيرة ومتنوعة .

- وضع « ماكس فيبر » ما يسمى بالنموذج المثالي للتنظيم البيروقراطي وهو عبارة عن بناء عقلي يتم تكوينه على أساس ملاحظة عدة سمات أو خصائص معينة في الواقع .

- التنظيم الرسمي

هو التنظيم المكتوب على الورق ، أي العلاقات المنطقية التي تحددها القوانين والسياسة المعمول بها داخل التنظيم .

- التنظيم الوظيفي

وهو تنظيم موضوعي يعتمد على تقسيم العمل وفقا لأهداف المؤسسة وبرامجها . وقد يكون هذا التقسيم طبقا للمستفيدين بالخدمة ، أو لنوع الخدمة التي تؤديها المؤسسة ، أو للتقسيم الجغرافي . ويتميز هذا التنظيم بأنه يجعل من السهل الانتفاع بخبرة المتخصصين .

- تنظيم التسلسل أو التنظيم الخطى أو الرأسي

وهو تنظيم يعتمد على التدرج الإداري وتسلسل القيادة . وفي هذا التنظيم تتركز السلطة في قمة الهرم الإداري ثم تتدرج رأسيا إلى الوحدات الإدارية المختلفة في المستويات الأدنى .

- تنظيم الهيئة التسلسلي

وهو نوع من التنظيم يجمع بين التنظيم الخطى والتنظيم الوظيفي

- التنظيم غير الرسمي

هو التنظيم غير المكتوب على الورق ،

ويتمثل في العلاقات القائمة على الود والكرامية .

يمكن تعريف السلوك التنظيمي بأنه « الدراسة المتعمقة للعنصر البشري في التنظيم بغرض التعرف على تصرفاته ، مع محاولة تفسير هذه التصرفات بهدف السيطرة عليها لتكون في خدمة التنظيم »

ويشير السلوك التنظيمي إلى **الحركة الجمعية** التي تصدر عن أعضاء المنظمات ككل ، وهذا هو **الطابع السلوكي** للمنظمة ، والذي يشبه ما يعبر عنه بمصطلح **الطابع القومي** على المستوى المجتمعي .

المناخ التنظيمي :

يرتبط بمشاعر واتجاهات الأفراد داخل التنظيم ووجهات نظرهم أو قدرة المنظمة على تحقيق أهدافها .
الفاعلية التنظيمية : وتعتمد على بعض العوامل مثل :
أساليب الإشراف ، وبناء السلطة ، وأنماط الاتصال .
الأهداف التنظيمية :

وهي تمثل **المفهوم الجوهرى** في دراسة التنظيم .
والأهداف هي **الغايات التي يتحرك التنظيم ككل في اتجاه تحقيقها**

– مفهوم القيادة :

يرى « **فيدلر** » أن القيادة هي « **عملية التأثير في الآخرين بهدف أداء عمل مشترك** »

ويعرف « **تيد** » القيادة بأنها « **ذلك النشاط الذي يؤدي إلى التأثير في جماعة من الناس ، حتى يتعاونوا جميعا من أجل تحقيق هدف مرغوب** » .

ويميز « **كمبول يونج** » بين القيادة والرئاسة

فالقيادة : هي « **ذلك الشكل من السيطرة التي تعتمد على الشخصية،**

وعلى تقبل الجماعة ، أو على معرفة خاصة في موقف

معين ، وهى بطبيعتها غير رسمية أساسا وترتبط بحاجات

الجماعة في وقت معين أو في مكان معين » .

الرئاسة : تشير إلى « **السلطة أو القوة الرسمية المستمدة من**

المنصب والمفروضة على الأعضاء من الخارج ، مثل

سلطة الإدارة ، ويجب على الأعضاء أن يمتثلوا لها خوفا

من العقوبة»

– **أنماط القيادة** :

يمكن تصنيف أنماط أو أنواع القيادة إلى ثلاثة أنماط وهى :

القيادة الديموقراطية

وفيهما نجد أن القائد لا يصدر الأوامر إلا بعد **مشاورة الجماعة**

ويأخذ في اعتباره أن سياسة الجماعة ترسم في مناقشة جماعية عن

طريق تقبل الجماعة لها ، **ويشارك القائد في الجماعة** على اعتبار

أنه عضو فيها ، كما يعمل القائد على مشاركة المرؤوسين دائما في

عملية اتخاذ القرارات والاعتماد على أسلوب المناقشة والإقناع .

القيادة الأوتوقراطية

وفيهما **يصدر القائد الأوامر التي يجب على المرؤوسين طاعتها** ،

ويحدد سياسة الجماعة دون الرجوع إليها أو مشاورتها ، ولا يعطي

أي معلومات تفصيلية عن خطط المستقبل ، بل يخبر الجماعة عن

الخطوات الحالية التي يجب عليهم اتباعها ، ويبقى بعيدا عن الجماعة

في معظم الأوقات . كما لا يعمل القائد على مشاركة المرؤوسين في اتخاذ القرارات وتتضح علاقات السيطرة على المرؤوسين .

القيادة الفوضوية

وفي هذا النمط يتيح القائد الحرية الكاملة لأعضاء الجماعة في اتخاذ القرارات ، فالقائد لا يقود وإنما يترك الجماعة لنفسها كلية ، ولا يشترك مع أعضائها في اتخاذ القرارات .

القيادة المتمركزة حول العاملين :

وفي هذا النمط يركز القائد اهتمامه حول العاملين ، ويحيطهم بنظرة إنسانية خالصة ، نظرا لأنه يعتبر الإشراف وظيفه اجتماعية ونفسية قبل أن تكون وظيفة رسمية وإدارية .

القيادة المتمركزة حول الإنتاج :

وفي هذا النمط نجد أن القائد يركز اهتمامه أساسا حول مشكلات العمل والإنتاج ، ويصبح في نظر العاملين أنه لا يهتم بهم بقدر ما يهتم بإنجاز وأداء العمل .

نظرية السمات

وهي ترجع القيادة إلى شخصية القائد ، وإلى توافر سمات معينة في بعض الأشخاص مثل الذكاء ، والثقة بالنفس ، وبعض الخصائص العقلية أو الجسمية .

النظرية الموقفية

وهذه النظرية ترجع القيادة إلى الموقف الاجتماعي ، فالقائد لا يمكن أن يظهر إلا إذا توافرت بعض الظروف المناسبة

لاستخدام مهاراته وتحقيق أهدافه . أي أن الظروف الاجتماعية الخارجية هي المسؤولة عن ظهور نمط القيادة . أي أن القيادة موقفيه وتتغير من موقف إلى آخر .

- وتعتبر النظرية الموقفية أكثر انتشارا من نظرية السمات ، ويعتبرها البعض المدخل السوسولوجي لدراسة القيادة ، وخاصة في الجماعات الصغيرة .

نظرية التفاعل

وتنظر إلى القيادة على اعتبار أنها عملية تفاعل اجتماعي . فالقائد يجب أن يكون عضوا في الجماعة ، يشاركها مشكلاتها ومعاييرها وأهدافها وآمالها ، ويوطد الصلة مع أعضائها ويعمل على تعاونهم ، ويتوقف انتخاب القائد على إدراك الأعضاء أنه أصلح شخص للقيادة ، أي أن القيادة تتوقف على عدة عوامل مثل الشخصية والموقف الاجتماعي، والتفاعل بينهما. وتجمع هذه النظرية بين نظرية السمات والنظرية الموقفية كما أنها أكثر انتشارا منهما

- وبالإضافة إلى التصنيف السابق لنظريات القيادة ، نجد أن هناك من يصنفها إلى نظريتين فقط هما :

نظرية القيادة الموروثة

وتذهب إلى أن السلوك القيادي ما هو إلا نتيجة لمجموعة من السمات أو الخصائص التي توجد في الأفراد منذ ولادتهم مثل الطموح ، والابتكار ، والعدالة، والأمانة ، أي أن هناك أشخاصا يولدون لكي يصبحوا قادة .

نظرية القيادة المكتسبة

وتذهب إلى أن السلوك القيادي يكتسب نتيجة العمل مع

الجماعات والتفاعل مع أعضائها .

مفهوم القوة :

شغلت مشكلة القوة اهتمام المتخصصين في مختلف العلوم الاجتماعية ، كما كانت هذه المشكلة محل اهتمام **علم السياسة** في المقام الأول ، حيث يهتم هذا العلم بدراسة **ظاهرة القوة** كما تتجسد في التنظيمات الرسمية .

ويشترك علم الاجتماع مع علم السياسة في الاهتمام بدراسة مصادر السلطة والقوة في المجتمع . وقد كان كل من ميدان **علم الاجتماع السياسي** و**علم اجتماع التنظيم** من بين أهم الميادين التي اهتمت بدراسة مشكلة القوة والسلطة داخل التنظيمات .

ويشير مفهوم القوة إلي عدة معان :

- « قدرة فرد أو جماعة على التأثير أو ضبط سلوك الآخرين ، حتى ولو لم يوافقوا على ذلك » .

- ويشير إلى « المشاركة في عملية اتخاذ القرارات » .

- كما تعرف القوة بأنها « القدرة التي تمكن من السيطرة على الناس ومن الضغط عليهم ورقابتهم للحصول على طاعتهم والتدخل في حريتهم وتوجيه جهودهم إلي نواح معينة »

- ويرى « روبرت ماكيفر » أن الناس **عندما يمتلكون السلطة** ، فإنهم يمتلكون بذلك **الحق في وضع السياسات** داخل النظام الاجتماعي ، وإصدار الأحكام في المسائل الهامة ، **والتصرف**

كقادة أو توجيه الآخرين في المجتمع .

مفهوم الهيبة

- يشير مفهوم الهيبة إلى « مقدار ما يملكه الفرد من نفوذ داخل جماعته بصرف النظر عن وظيفته» .
- ويمكن وصفها بأنها « مكانة لاحقة ، ويعمل الفرد على زيادة هيئته بصفة مستمرة» .
- وتعتبر الهيبة « مركز اجتماعي في نظر الجماعة يصل إليه الفرد بفضل التقدير الاجتماعي الذي يحصل عليه، ويصاحبه بعض مظاهر الاعتراف والاحترام»

ميز «ماكس فيبر» بين ثلاثة أنماط من السلطة الشرعية وهي :

١ - السلطة القانونية الرشيدة :

- وهي نمط من السلطة يقوم على أساس عقلي رشيد مصدره الاعتقاد في قواعد أو معايير موضوعية وغير شخصية ، ومصدره أيضا تفويض الذين يمتلكون مقاليد السلطة الحق في إصدار أوامره بهدف اتباع هذه القواعد والحفاظ عليها .
- ويشيع عموما هذا النمط من السلطة في المجتمع الغربي ، ويستمد شرعيته من التعاقد القانوني .

٢ - السلطة التقليدية :

- وهي نمط من السلطة يرتكز على الاعتقاد في قدسية التقاليد ، وشرعية المكانة التي يحتلها هؤلاء الذين يشغلون الأوضاع

الاجتماعية الممثلة للسلطة المستندة إلى التقاليد . أي أن هذه السلطة التقليدية تستمد من **المكانة الاجتماعية** للقائمين بالسلطة ، وتستمد شرعيتها من **القيم التقليدية** .

٣ - **السلطة الروحية أو الملهمة :**

وهي نمط من السلطة الشرعية يعتمد على **الولاء المطلق لقدسية معينة استثنائية** مثل البطولة ، أو نموذج من نماذج الشخصيات يحتذى لما لديه من مثل وقيم ، أو صفات غير عادية . ويستمد هذا النمط من السلطة الشرعية من **التوحد الروحي مع شخص تتحقق لديه بعض السمات** ، ومن أمثلة هذا النمط من السلطة ، سلطة بعض الزعماء أو القادة الروحيين من أمثال **غاندي** في الهند .

- **تطور علاقات السلطة داخل التنظيمات :**

يرى العالمان «**ميللر وفورم**» أن علاقات السلطة تتطور داخل التنظيمات بحيث يتم التحول تدريجيا طبقا للمراحل التالية :

١- **مرحلة العلاقات الاستبدادية :**

تمثل هذه المرحلة أولى مراحل تطور علاقات السلطة داخل التنظيمات بوجه عام .

- وفي هذه المرحلة **تقوم الإدارة وحدها باتخاذ القرارات** المتعلقة بشئون العمل . أما **المرؤوسون فلا يشاركون في اتخاذ القرارات** ويقومون بتنفيذها فقط ، وليس لهم حق المناقشة أو المعارضة أو تبادل وجهات النظر مع الإدارة . إذ أن الحق في اتخاذ القرارات وكل ما يتعلق بإدارة المشروع مرتبطة **بالحق في الملكية** . وللمالك بمقتضى حقه أن يستعمل ما يمتلكه

ويستغله ويتصرف فيه بحرية كاملة .

٢- مرحلة العلاقات القانونية :

في هذه المرحلة يقوم المرؤوسون بالتقدم بالشكاوى والالتماسات التي تقبلها الإدارة ، وتعمل على حل مشكلات المرؤوسين وفقا لنظام مقرر ، وقد يتدرج الموقف بين الإدارة والعاملين ، بحيث يقوم كل من الطرفين بالتفاوض مع الطرف الآخر ، وقد تقوم الإدارة بالتفاوض مباشرة مع المرؤوسين أو مع ممثلين لهم . وقد يطلق على هذه المرحلة ، مرحلة المساومة الجمعية .

٣- مرحلة الوقوف على اتجاهات العاملين :

وفي هذه المرحلة تطلب الإدارة المعلومات بانتظام من العاملين ، الذين يقومون بتقديم هذه المعلومات أو يمتنعون عن تقديمها . ويتدرج الموقف بين الطرفين بحيث تطلب الإدارة الرأي باستمرار من العاملين في الأمور الهامة التي تؤثر على حياتهم المهنية ، وقد يقوم العمال بتقديم الرأي أو الامتناع عن تقديمه .

٤- مرحلة الديمقراطية في اتخاذ القرارات :

تبدأ هذه المرحلة منذ قيام الإدارة بالتشاور مع العاملين في المسائل المختلفة المتعلقة بشؤون العمال ، وتدرج هذه المرحلة من التشاور المشترك بينهما في المسائل البسيطة (مثل تحسين ظروف العمل) ، إلى التشاور بينهما في المسائل الهامة (مثل الأجور وساعات العمل ، والتغييرات الفنية) .

- وتعتبر هذه المرحلة خطوة هامة نحو تحقيق الديمقراطية داخل التنظيمات ، نظرا لأن الاستشارة المشتركة بين الإدارة والعاملين من شأنها أن تعمل على تبادل وجهات النظر بين الطرفين ، كما تتيح الفرصة أمام العاملين لإبداء رأيهم في كثير من المسائل

التي تؤثر في حياتهم العملية .
٥ - مرحلة الإدارة المشتركة :

تمثل هذه المرحلة آخر مراحل تطور علاقات السلطة داخل
التنظيمات بوجه عام .

وفى هذه المرحلة تقوم الإدارة بمناقشة العاملين في كل ما يتعلق
بميزانية ونشاط المشروع ، كما أنها تعرض على العاملين تمثيلهم
في مجلس الإدارة . بالإضافة إلي أنها قد تتيح لهم فرصة كبيرة
في ملكية المشروع وإدارته .

.....
- مفهوم عملية الاتصالات

يقصد بعملية الاتصالات « تنظيم تدفق المعلومات بين أجزاء
المشروع »

ويعرف « براون » الاتصال بأنه « قدرة فرد أو جماعة على نقل مشاعره
لشخص آخر أو جماعة أخرى » .

كما يمكن تعريف الاتصال بأنه « العملية التي يتم بها نقل
المعلومات بين مرسل ومرسل إليه سواء كان نقل المعلومات
شفويا أو تحريريا »

- الاتصالات الرسمية :

وهى تلك الاتصالات المخططة مسبقا والمنطقية ، والتي تمر عن
طريقها الحقائق والمعلومات في المنظمة ، أي هي تلك
الاتصالات التي تستخدم خطوط السلطة الرسمية .

- الاتصالات غير الرسمية :

وهى تلك الاتصالات التي تقوم على أساس العلاقات الشخصية والاجتماعية بين العاملين داخل المنظمة .
وتلعب الجماعات غير الرسمية دورا هاما في عملية الاتصالات غير الرسمية ، فهي تعد بمثابة أداة الاتصال .

- الاتصالات الرأسية (الصاعد والهابط) :

ويقصد بها تلك الاتصالات التي تتم بين الرئيس والمرؤوسين داخل المنظمة ، حيث تهبط التعليمات والأوامر من الرئيس وترفع إليه التقارير والتوصيات والشكاوى والاقتراحات عن طريق المرؤوسين .

- الاتصالات الأفقية :

وهى تلك الاتصالات التي تتم بين طرفين في نفس المستوى سواء داخل المنظمة أو خارجها .

- يمكن تعريف حوافز العمل بأنها « مجموعة العوامل أو الظروف التي تتوفر في جو العمل والتي تعمل على إثارة تلك القوى الحركية في الإنسان والتي تؤثر على سلوكه وتصرفاته » .

- الحوافز المادية

وهى تلك الحوافز التي تشبع حاجات الإنسان المادية مثل الحاجة إلي الطعام والملبس والمأوى وغيرها . ومن هذه الحوافز المادية الأجر ، وضمان استقرار العمل ، وظروف وإمكانيات العمل .

- الحوافز غير المادية

وهي الحوافز التي تشبع حاجات الإنسان الاجتماعية والذاتية، مثل الحاجة إلى الأصدقاء والانتماء للجماعة ، والحاجة إلى التقدير والاحترام والثناء على جهوده ، ومن هذه الحوافز المادية فرص الترقية ، العلاقات الاجتماعية بين زملاء في العمل ، والعلاقات الطيبة مع الرؤساء ، والاعتراف بأهمية الفرد وتقدير جهوده في العمل .

- عرف «بوج» نظرية التنظيم بأنها « عبارة عن دراسة بناء ووظائف التنظيمات ، وكيفية أدائها لعملها ، بالإضافة إلى دراسة سلوك الجماعات والأفراد داخل التنظيمات » .

تذهب نظرية الإدارة العلمية إلى أن التنظيمات عبارة عن أنساق رشيدة ، ذات أهداف محددة ، وتفترض أن العلم يستطيع أن يحدد دائما أسرع وأفضل الطرق لإنجاز العمل وتحقيق أعلى درجة من الكفاءة التنظيمية . كما تفترض هذه النظرية أن التنظيمات تؤدي أعمالها بدون أية مشكلات كانساق مغلقة إلى حد ما .

- النموذج المثالي للتنظيم البيروقراطي

وضع عالم الاجتماع الألماني « ماكس فيبر » ما يسمى بالنموذج المثالي للتنظيم البيروقراطي ، وهو عبارة عن « بناء عقلي يتم تكوينه على أساس ملاحظة عدة سمات أو خصائص

معينة في الواقع» .

- مدخل العلاقات الإنسانية

وتسعى حركة العلاقات الإنسانية إلى فهم الأسباب المتعلقة بعدم الرضا لدي العمال عن العمل ، والنضال النقابي ، والصراع الصناعي .

وقد اشتهر انصار العلاقات الإنسانية بالرغبة في التقليل من أهمية دور الدوافع الاقتصادية داخل مكان العمل ، والتأكيد في مقابل ذلك على منطق المشاعر الذي يحكم سلوك العمال .
وتؤكد على أن الكفاية التنظيمية وارتفاع مستوى الإنتاجية يعتمد على القوى الاجتماعية ، وخاصة العلاقات غير الرسمية بين العاملين .

وترى نظرية العلاقات الإنسانية أن زيادة الإنتاجية لا تعتمد على التنظيم الرسمي ، وإنما تعتمد على التنظيم غير الرسمي الذي يتشكل عن طريق الجماعات غير الرسمية والعلاقات بين أعضائها

التخطيط

هو أسلوب في التنظيم يهدف إلى استخدام الموارد الاستخدام الأمثل بهدف تحقيق أهداف محددة .

يقصد بالتخطيط على النطاق القومي

وضع خطة يسير عليها المجتمع خلال فترة معينة بقصد تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وقد يكون التخطيط **كلياً** أو **جزئياً** وقد يكون **مرناً** أو **جامداً**، وهناك

التخطيط الهيكلي ، والتخطيط **الإصلاحي**

التخطيط

منهج يتضمن عدة اجراءات لتحقيق **غايات** أو

أهداف مرغوب فيها .

التخطيط الكفاء

يعنى اتخاذ قرارات **رشيدة** في رسم السياسات المختلفة وتنفيذها ، **ويجب**
أن يتضمن **تقديراً** دقيقاً للوسائل وال**غايات** .

ويستخدم مفهوم **التخطيط** استخدامات متعددة

فأحياناً يستخدم كمرادف لمصطلح **(الاشتراكية)** ، وأحياناً يطلق عليه
برامج **تنمية الموارد** أو **تحسين طرق الأداء** في الإدارة ، أما في
الاقتصاد ، فيبدو أن **التخطيط** يعني **أي تدخل في نظام الائتمان عن**
طريق الدولة .

مصطلح "التخطيط الاجتماعي"

يشير إلى أي جهد مقصود وشامل نسبياً ومنسق ينطوي على الاعتراف
بمشكلات قديمة ، أو توقع مشكلات أو فرص جديدة ، واقتراح
حلول وبرامج لرفاهية المجتمع أو المجتمع المحلي أو التنظيم .

ويقصد **بالتخطيط الاجتماعي**

وضع الخطط المتعلقة بالموارد والمؤسسات الاجتماعية لإجابة حاجات
المجتمع ، أي الأمة بأجمعها .

وعلى ذلك يعتبر مصطلح **"التخطيط الاجتماعي"** مرادفاً لمصطلح
"تخطيط المجتمع" . كذلك يستخدم مصطلح **التخطيط الاجتماعي**

للدلالة على التخطيط الذي يقوم به جماعة من الخبراء في مقابل
التخطيط الذي يقوم به فرد واحد.

وعموما يمكن القول بأن **التخطيط** عملية **مقصودة** و**واقعية** يشترك فيها
الفرد ، والجماعة ، والمجتمع ، وتتضمن هذه العملية إحداث حالة من
التوازن بين الهدف والموارد والزمن عن طريق محاولة الوصول إلى
أقصى درجات الهدف عن طريق الاستخدام الأمثل للموارد في أقصر
وقت ممكن ، وذلك **بهدف** تنمية المجتمع والتحكم في مجرى التغيرات
الاجتماعية – البنائية والوظيفية – فيه

التخطيط المجتمعي

هو **تخطيط عام** يتناول المجتمع ككل بأنشطته المختلفة .

التخطيط الاجتماعي

هو **تخطيط محدود** يعني بوضع وتنفيذ برامج في مجالات اجتماعية
محددة .

وينظر إلى مصطلح **التخطيط الاجتماعي** على اعتبار أنه تخطيط متمم
للتخطيط الاقتصادي ، وفي هذه الحالة ، يقصد بالتخطيط
الاجتماعي **تخطيط نواحي وأنشطة المجتمع غير الاقتصادية** .

ويشير مصطلح "**التخطيط الاقتصادي**" إلى توجيه الحياة الاقتصادية للناس
وفقا لنمط محدد عقليا من أجل تحقيق أهداف معينة

ويعرف «جون سيردال» **الخطة** بأنها «برنامج استراتيجي لحكومة
وطنية يتمثل في تطبيق نظام للتدخل الحكومي يتعلق بسير وعمل
قوي السوق ، ومن ثم تخصيصها بطريقة تجعلها تعطي دفعة إلى
الأمام للتقدم الاجتماعي» .

التنمية الاجتماعية

تتضمن فكرة التنمية من منظورها العام كلا من التنمية الاقتصادية والتغيرات الاجتماعية والثقافية المصاحبة لها. ويرتبط مصطلح التنمية ارتباطا وثيقا بأيديولوجيات معينة ، وبنظريات العلاقات الدولية ، وبتاريخ العالم .

وينظر إلى التنمية الاقتصادية علي أنها عملية تحول من نظام اقتصادي لآخر ، وتتضمن نموا اقتصاديا (زيادة في الإنتاج وزيادة في متوسط دخل الفرد) ، وتغييرا اجتماعيا وثقافيا .

ويشير مفهوم التنمية الاجتماعية إلى الجهود التي تبذل لإحداث سلسلة من التغيرات الوظيفية والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع ، وذلك عن طريق زيادة قدرة أفرادها على استغلال الطاقة المتاحة إلى أقصى حد ممكن لتحقيق أكبر قدر من الحرية والرفاهية لهؤلاء الأفراد بأسرع من معدل النمو الطبيعي .

يعتبر البرنامج وحدة السياسة التخطيطية في الدول التي تؤمن بالفلسفة الرأسمالية ، ومن أهم البرامج الاقتصادية العامة ، تلك التي تضعها الدول الحديثة للاستغلال الأمثل للموارد المتاحة في المجتمع ، كما هو الحال في دول أمريكا الجنوبية ، ونيوزيلاندا وأستراليا .

التغير الاجتماعي

هو « التحول في أنماط البناء الاجتماعي ، والنظم الاجتماعية ، والسلوك الاجتماعي ، على مر الزمن »

كما يمكن تعريفه بأنه «التحول في البناء الاجتماعي في اتجاه معين»

ويعرف بعض العلماء **التغير الاجتماعي** بأنه « التغير في حجم وتكوين وتنظيم المجتمع ، بالإضافة إلى التغير في العلاقات بين الأفراد والجماعات » .

ويتضح من التعريفات السابقة لمفهوم التغير الاجتماعي أن هذا المفهوم **يشير إلى العملية التي عن طريقها يحدث تحول أو اختلاف أو تطور ، سواء في البناء الاجتماعي أو العلاقات الاجتماعية ، خلال فترة من الزمن .**

ويشير مفهوم " **النمو** " إلى عملية النضج التدريجي والمستمر للكائن وزيادة حجمه الكلي أو أجزائه في سلسلة من المراحل الطبيعية . ويتضمن **النمو تغيرا كميًا وكيفيًا** وهو السمة المميزة للحياة وغاية النمو في حد ذاته .

كذلك يدل مصطلح " **النمو** " على أي نوع من النمو سواء نمو من حيث التعقيد أو الكفاية أو القيمة أو غير ذلك ، كما يطبق على الأفراد والمجتمعات .

ويستخدم مصطلح **النمو الاجتماعي** للإشارة إلى نمو سمات الفرد بما يتفق مع الأنماط الاجتماعية المقررة .

ويستخدم مصطلح " **النمو الحضري** " للإشارة إلى أي زيادة في المساحة أو زيادة السكان في منطقة حضرية ، كما يستخدم مصطلح " **النمو المتكيف** " للدلالة على النمو الذي يطرأ على تكيف الكائن مع بيئته الطبيعية والاجتماعية .

مصطلح النمو الاقتصادي

يشير إلى نمو الدخل القومي أو المخرجات من السلع والخدمات لكل فرد من السكان ، حيث يتم عادة قياس الناتج بواسطة الناتج القومي الإجمالي .

يقصد بمفهوم "التطور"

العملية التي بها يخضع نوع أو فصيل من الكائنات العضوية لتعديلات
بنائية عبر الزمن ، ونتيجة لعمليات التفاعل مع البيئة •

يستخدم مفهوم التخلف

لوصف حالة الفقر والركود الاقتصادي الذي تتسم به كثير من مجتمعات
العالم الثالث .

ويعني مصطلح التخلف ضمنا أن الدول النامية أو مجتمعات العالم الثالث
لا تعاني فقط من أعدام التنمية ، وإنما يعني كذلك أنها لم تستطع أن
تحقق مستويات التنمية التي كانت ينبغي أن تتحقق ، لو لم تقم على
استغلالها الدول الرأسمالية المتقدمة .

يشير مفهوم التخلف

إلى حالة الدول التي تتميز بإنخفاض الدخل الحقيقي للفرد بسبب قصور
سكانها عن إستغلال مواردها .

يمكن تعريف الفقر بوجه عام بأنه

« مفهوم سلبي يشير إلى نقص الموارد المادية والثقافية اللازمة للبقاء
على قيد الحياة في حالة صحية جيدة» •

ويعرف «جون هوبر» الفقر على اعتبار أنه « نقص الدخل والموارد
الكافية اللازمة للمعيشة على نحو ملائم طبقا لمعايير المجتمع
المحلي» • ويرى هوبر أن مفهوم الفقر يختلف من مكان إلى آخر ،
ومن زمن إلى آخر .

مفهوم الفاقة ، الذي يشير إلى صفة فئة من الناس غير القادرين على
إعالة أنفسهم على الإطلاق أو حتى الوصول إلى الحد الأدنى المتفق
عليه بدون مساعدة خارجية،

ويشير مفهوم «الفقر المطلق» إلى نقص الاحتياجات الأساسية اللازمة للبقاء على قيد الحياة ، أي الفقر المعيشي حيث تكون الموارد قاصرة عن توفير الاحتياجات الأساسية من الغذاء والملبس والمأوى • ومن ثم يتم قياس مفهوم الفقر المطلق على أساس الحاجات البشرية

ويعني الفقر النسبي افتقاد الفرد أو الجماعة إلى الموارد بالمقارنة بأفراد المجتمع الآخرين.

أ- دول العالم الأول :

وهي (مجموعة الدول القومية) التي دخلت مبكرا إلى ميدان التصنيع وحققت مستويات عالية من النمو ورفع مستوى المعيشة لسكانها • ونجد أن هذه المجموعة من الدول تمتلك اقتصاديات صناعية ناضجة متطورة ، قائمة على أساس الإنتاج الرأسمالي ، ومن أمثلتها الدول التي توجد في أمريكا الشمالية ، وأوروبا الغربية ، واليابان ، وإستراليا

ب- دول العالم الثاني : وهي (مجموعة الدول الصناعية) التي كانت تدين - في الماضي - بالاشتراكية في شرق أوروبا والاتحاد السوفيتي •

ج- دول العالم الثالث : وتشمل (مجموعة الدول الأقل نموا) ، والتي لا يوجد فيها إنتاج صناعي ، وإن وجد فإنه لا يكون على درجة كبيرة من النمو ، ويعيش معظم سكان العالم في بلدان تنتمي إلى العالم الثالث

ظهر مصطلح دولة الرفاهية خلال أربعينيات القرن العشرين لوصف تلك الظروف التي تتولى فيها الدولة مسؤولية عن توفير الرفاهية عن طريق نظم التأمين الاجتماعي ، وتقديم الخدمات والمساعدات

التي تشبع احتياجات الناس الأساسية في مجالات الإسكان ، والصحة ، والتعليم ورفع مستوى الدخل ، ويشير نموذج دولة الرفاهية إلى مسؤولية الدولة نحو توفير الحد الأدنى من الخدمات اللازمة لتحقيق مستوى معيشي مناسب للمواطنين . ويعرف علم اجتماع التخطيط بأنه «العلم الذي يهتم بدراسة الجوانب السوسولوجية للتخطيط»

مبدأ الواقعية

ويعني هذا المبدأ أن التخطيط يقوم على أساس التحليل البنائي والوظيفي للمجتمع ، ووفقا للاحتياجات الفعلية ، وفي حدود الموارد الحقيقية في التخطيط تراعى حاجات الإنسان المتزايدة من وقت إلى آخر ، ويتم التدرج في إشباع هذه الحاجات ، والسير بها إلى أقصى حد ممكن .

مبدأ الشمول

ويقصد بالشمول أن تتضمن الخطة كافة القطاعات الأساسية داخل المجتمع مثل الزراعة والصناعة والتعليم والصحة ، وذلك لأن التخطيط السليم يقوم في جوهره على أساس التصور الشمولي للعناصر المترابطة للحياة الاجتماعية ، وبتعبير آخر ، يجب ألا تقتصر الخطة على تناول أحد جوانب الحياة الاجتماعية مع إهمال باقي الجوانب

التخطيط عبارة عن

عملية موازنة بين الحاجات الاجتماعية وموارد المجتمع ، وموازنة بين ما يمكن تحقيقه من إشباع في الحاضر ، وما يمكن الحصول عليه في المستقبل ، ويتطلب ذلك توفر المقاييس التي يمكن أن يتحدد عن طريقها الحاجات الاجتماعية

الخطة السليمة

لا تتألف من مجموعة من المشروعات المستقلة والمنفصلة عن بعضها البعض ، وإنما تتألف من مجموعة متكاملة من المشروعات التي تسهم في إنجاح المشروعات الأخرى .

ويقصد بالتخطيط البنائي

تلك المحاولات المقصودة لاستحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في أبنية المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

التخطيط الوظيفي، فيقصد به

إعداد مجموعة من البرامج سواء في المجال الاقتصادي أو الاجتماعي بوجه عام لإحداث تغيرات في وظائف المجتمع

ويقصد بالتخطيط الكلي

أن تحتوي الخطة على جميع فروع النشاط الاقتصادي والاجتماعي ، أي أن تتضمن الخطة كافة المجالات الإنتاجية والبشرية داخل المجتمع .

أما التخطيط الجزئي

فهو أقرب إلى المشروعات التي يتم تنفيذها في مجال اقتصادي أو اجتماعي معين ، مثل المشروعات الصحية ، أو الصناعية ، أو الزراعية .

ويقصد بالتخطيط المركزي

تمركز كافة السلطات والقرارات التخطيطية والتنفيذية في يد هيئة مركزية .

التخطيط اللامركزي

فيقصد به **عدم تركز السلطة** كلية في يد الجهاز المركزي وإنما تشارك أجهزة التنفيذ في سلطة إصدار القرارات •

يقصد بالتخطيط الديموقراطي

أن تصدر الخطة معتمدة على **المشاركة الشعبية** • وهذا لا يعني عدم الاسترشاد بآراء الخبراء والمختصين .

التخطيط الأوتوقراطي

فيعني قيام الهيئة المركزية للتخطيط بوضع الخطة بكل تفصيلاتها دون الرجوع إلى جماهير الشعب أو استشارة المتخصصين • ويقصد **بالتخطيط القومي** أن تشمل الخطة جميع المناطق الإدارية للدولة .

التخطيط الإقليمي

فيقصد به إعداد وتنفيذ خطة معينة على مستوى إحدى الوحدات الإدارية الكبرى داخل الدولة •

يقصد بالتخطيط المحلي

ممارسة النشاط التخطيطي على مستوى وحدة إدارية صغيرة أو على مستوى جزء من وحدة إدارية من القرية أو المدينة أو أحد الأحياء

انتهى

وأتمنى للجميع التوفيق

علياء ٢٠١٣